صفحة تصدر بالتعاون مع الجمعية النفسية العراقية
iraqipa@hotmail.com

المشهد النفسي

اللهم عجرمْ نساءنا

أ.د. قاسم حسين صالح

من الطف ما يمتاز به الشارع المصري أنه مبتكر ذكي للنكتة الساخرة. و(اللهم عجرم نساءنا) واحدة من أحدث نكاته، وفحواها أن الرجل المصري يدعو ربه بأن يجعل زوجته مثل (نانسي عجرم): طرية، ناعمة، بشفتين نصف دائرتين حمراوين مثل تويجي وردة...تتلوى أمامه بغنج، وتؤدي له الرقصة المغرية لتوصله إلى الحالة التي بلغها المرحوم فريد الأطرش (أكلك منين يا بطة!).

والذي أوصل الشارع المصري إلى أن يطلق هذه النكتة، أنه امتلأ بأشرطة (مثيرة وموحية) لموجة من مغنيات الفديوكليب بقيادة: نانسي عجرم وهيفاء وهبي وإليسا من لبنان، وروبي وبوسي سمير والراقصة لوسي من مصر، ونجلاء من تونس، وخلفهن فصيل من الواعدات بتكسير ما تبقى من الدنيا...دنيا الحشمة بالطبع.

ولأن لكل موجة جديدة بركات، فقد كان من بركات المحروسة (عجرم) وفريقها الذي سجل باسمه إزاحة نقطة الخجل قبل الأخيرة من على جبين الحياء، أن نسبة الطلاق قد زادت في المجتمع المصري،وأن الشجار بين الأزواج صار افتتاحية الصباح وختام المساء. وأن الشباب المأزوم نفسياً واقتصادياً وجد حلاً لأزمته بأن أقبل على المخدرات ليعالج بها حالات الإحباط والبطالة والفراغ وهو يتفرج على هذه الأشرطة. وأن العنوسة وجدت لها حلولاً بالزواج: سراً، وعرفاً، ومتعة، وصحبة. وأن الزوجات اللواتي ساوى الشحم تضاريسهن، هرعن إلى نوادي التخسيس، وربما يتدربن –في طريقهن –على الرقص (العجرمي) للتسرية عن أزواجهن في الليل مما أصابهم من تعب النهار. وأن المراهقات أفرغن محلات التجميل من الشامبوات (والذي مثله) وأفرغن جيوب آبائهن في خزانات الشركات المنتجة للعطور. و....أفبعد هذه البركات من بركات أجمل وأتم؟! والشكر كل الشكر لبنت (عجرم).

وطبيعي أن أشرطة (نانسي عجرم) وقواتها غزت الشارع العراقي واحتلت ساحة الأخلاق مع القوات التي احتلت ساحات المدن. لكن (بركاتها) تبدو مؤجلة لحين عودة الأمن والأمان. وقد يكون بيننا من يدعو ربه قائلاً: ((اللهم أدم علينا الانفجارات، فهذه أرحم من مفخخات عجرم وروبي وهيفاء ولوسي، وباقي العبوات الناسفة. فتدمير شارع وإزهاق روح أهون علينا من نسف البيوت والدين وكشف المستور والبوح بالمحظور وما يقرب قيام الساعة من أمور)).

والحق أقول، أن هناك قوة إسناد مدرعة لقوة (عجرم) الصاروخية الضاربة، تضم مذيعات ومقدمات برامج في الفضائيات العربية. فباستثناء قلة منهن ترفع يدك بالتحية احتراماً لهن وإعجاباً بحضورهن الثقافي ومظهرهن الأنيق من دون تكلف، فإن الغالبية منهن أقرب إلى عارضات أزياء وموديلات مكياج وإكسسوارات..وفواكه ترضي كل الأذواق.

وتعجب من أمر العربي بشأن المرأة. فمن جهة يستنكف كثير من السياسيين والقادة، أو يستحرمون من مصافحة المرأة، لأنها –في عرفهم –شيطان أو عورة. ومن جهة ينادون بمساواة المرأة في كل شيء. ومن جهة، فإن الرمز الأنثوي في الفضائيات العربية يجعلك تستنتج بأن العربي مصاب –على وجه اليقين –بالهوس الجنسي!

بالمقابل، هناك مفارقة أن إحدى البرلمانيات في الجمعية الوطنية العراقية، محجبة الرأس والوجه واليدين، صرحت لصحيفة أجنبية بأن من حق الرجل أن يضرب زوجته ولكن (باللمس!)، وأن يتزوج أربعاً، وأن على المرأة أن تتحجب (وجوباً). وأظنها إذا سمعت بأن الرجال سيؤلفون جمعاً يحمل شعار: ((اللهم عجرم نساءنا))، فإنها ستؤلف جمعاً يحمل شعار: ((اللهم حجب نساءنا من فوق إلى تحت)).

ومن يدري، فليس بعيداً أن يأتي يوم يلتقي فيه الجمعان في: القاهرة أو بغداد أو طنجة أو عمان.... أحدهما يلبس (حته قد كده) والآخر ملفوف بالجبب. ولكم أن تتصوروا كوميديا المشهد، و...يا سلام على أمة صارت (عجرم) تهزها...بوسطها!

وقد شارف العام الدراسي على نهايته

كيف يفسر أساتذة الجامعة ظاهرة غياب الطلبة وعزوفهم عن الدوام؟!

التدهور الأمني والانشغال بطلب الرزق خارج الكلية هما أهم أسباب العزوف عن الدوام

عادل صادق جبوري

يكاد يتفق طلبة الجامعات العراقية مع أساتذتهم، على أن أهم ميزة تفرّد بها العام الدراسي الحالي، هي كثرة غيابات الطلبة وانقطاعاتهم المستمرة عن قاعات المحاضرات، حتى أن بعضهم قدّر ساعات الدوام الفعلي بأنها لم تتجاوز (ربع) الساعات المقررة. وهذا يعني ببساطة، أن ثلاثة أرباع وقت العملية التعليمية قد تم حذفه من أجندة الطالب والأستاذ معاً، دون وجود ما يؤكد أن الربع المتبقي كان مركّزاً بما يكفي ليعوض (ولو جزئياً) تلك الساعات الطويلة المهدورة من زمن بناء العقول في بلد كان تغييب التفكير العلمي فيه لعقود السبب الكامن وراء نكباته ومآسيه المستمرة؛ بل هناك الكثير من المؤشرات على أن هذا الربع المتحقق من وقت الدوام كان مستعجلاً ومرتبكاً وشكلياً، ولم يكن أكثر من إسقاط فرض تقتضيه الدوامة الروتينية اليومية، بعيداً عن شروط التعمق والإبداع والتلاقح التي تتطلبها العلاقة بين أركان العملية التعليمية: الطالب، والأستاذ، والمناهج الدراسية، وطرائق التدريس.

(85%) •يعتقدون أن ضمان توفير عمل لكل طالب بعد التخرج كفيل بالحد من ظاهرة الغياب

(66%) •من الأساتذة ينظرون بتشاؤم إلى مستقبل الجامعة في العراق

وإذا كانت آثار هذه الظاهرة ونتائجها، تصب مباشرة في طاحونة تخلف المجتمع وبؤسه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، متمثلاً بهدر الأموال وتبذيرها، وبتخريج أفواج من الشبيبة المغتربة عن اختصاصاتها وغير المؤهلة فنياً لممارستها أو تطويرها، فإن الطرف الآخر من المعادلة، أي الأسباب المفسرة لنشوء الظاهرة، يبقى يتطلب التفحص والتحليل، بوصفه الطرف الذي تتمثل فيه عمليتا التشخيص والعلاج. وقد يرد رأي شائع بهذا الصدد، مفاده أن تدهور الأوضاع الأمنية، وحصار بعض المدن والنواحي، وقطع الشوارع والجسور، والاختناقات المرورية، تمثل جميعاً العامل الأساسي وراء اضطرار أعداد كبيرة من الطلبة إلى التغيب وعدم الانتظام في دوامهم. إلا أن ملاحظاتنا الميدانية لسلوك الطلبة، تجعلنا نتريث في قبول هذا الرأي كلياً، وإن كان لا يخلو من صواب، فضلاً عن أن هذه الظاهرة تعود بجذورها وبداياتها إلى مرحلة ما قبل الحرب الأخيرة، غير إنها اشتدت في السنة الأخيرة. وللوقوف على صورة موضوعية لبعض العوامل التي غذت ظاهرة الغياب بين الطلبة وعزوفهم عن الدوام المنتظم، توجهنا إلى القطب الآخر من العملية التعليمية، أي الأستاذ الجامعي، بوصفه المعني المباشر والمراقب الدقيق والمحايد لهذه الظاهرة، فاستطلعنا آراء عينة من الأساتذة ورؤساء الأقسام بجامعة بغداد، من الجنسين، ومن مختلف المراتب العلمية، في كليتين إنسانيتين هما (الآداب) و(التربية –ابن رشد)، وكلية علمية هي (التربية –ابن الهيثم). وقد أظهر التحليل الإحصائي للنتائج ما يأتي:

❖ كيف تقيّم انتشار ظاهرة الغياب لدى طلبة الجامعة في الوقت الحاضر، مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة ٢٠٠٣؟

اتفق (٩٧)٪ من الأساتذة على أن هذه الظاهرة (أصبحت أكثر انتشاراً) مما كانت عليه قبل الحرب.

❖ بماذا تفسر كثرة غيابات الطلبة هذه؟

عبّر (٧٠)٪ من أفراد العينة عن أن (تردي الحالة الأمنية) هو السبب الرئيس، مقابل (١٥)٪ فسرها بـ(صعوبة المواصلات)، فيما حصلت التفسيرات الآتية: (تدهور قيمة العلم)، و(ضعف دافع التحصيل الدراسي)، و (اعتقاد الطالب بأنه سينجح في كل الأحوال)، على نسب متساوية مقدارها (٥)٪.

❖ برأيك، أين تتركز ظاهرة الغياب أكثر؟

فيما يخص الدراسات الصباحية والمسائية، أفاد (٦٣)٪ من الأساتذة بأنها تتركز في كلتا هاتين الدراستين.

وفيما يتعلق بالصفوف المنتهية وغير المنتهية، أوضح (٦٠)٪ من الأساتذة بأن الغياب يتركز في كليهما على حد سواء.

أما عن مدى الاختلاف في نسب انتشار الغياب بين الجنسين، فأشار (٧٠)٪ إلى أنه يحدث لدى الطلاب والطالبات معاً دون فروق.

❖ ما التأثيرات التي يتركها عدم التزام الطالب بالحضور إلى قاعة المحاضرة، على زميله الملتزم بالدوام؟

اتفق (٧٣)٪ من أفراد العينة على أن تغيب بعض الطلبة عن الدوام، يجعل زملاءهم الملتزمين بالدوام (أقل التزاماً) بمرور الوقت؛ فيما عبّر (٢٧)٪ منهم عن رأيهم بعدم وجود تأثيرات لذلك.

❖ أين يقضي، باعتقادك، معظم الطلبة الغائبين عن قاعة المحاضرة أوقاتهم؟

أعرب (٦٩)٪ من الأساتذة عن اعتقادهم بأن الطلبة الغائبين (منشغلون بطلب الرزق خارج كلياتهم)، مقابل (٣١)٪ أجابوا بأنهم يقضون وقتهم في (نادي الكلية وساحاتها).

❖ ما هي توقعاتك بشأن استمرار ظاهرة الغياب مستقبلاً؟

توقع (٧٧)٪ من الأساتذة (استمرارها لمدة طويلة)، مقابل (٢٣)٪ توقعوا بأنها (ستنتهي سريعاً).

❖ كيف تقترح أن تكون المعالجة الآنية لهذه المشكلة؟

أكد (٨٥)٪ من أفراد العينة، أن (ضمان توفير عمل لكل طالب بعد التخرج) كفيل بالحد من ظاهرة عزوف الطلبة عن الانتظام بالدوام. واقترح (١٠)٪ من الأساتذة (تعميق الدور التربوي والإرشادي للجامعة)، مقابل (٥)٪ فضّل (المحاسبة الإدارية الصارمة للطلبة).

❖ كيف تقيّم طريقة تعامل طلبتك معك في الوقت الحاضر؟

أوضح (٨١)٪ من الأساتذة عن آرائهم بأن تعامل طلبتهم معهم (لا يختلف عما كان عليه في مرحلة ما قبل الحرب)، مقابل (١٩)٪ أكدوا بأن الطلبة أصبحوا (أكثر احتراماً لهم من ذي قبل).

❖ في ضوء ظاهرة الغياب لدى الطلبة، كيف تنظر إلى مستقبل الجامعة في العراق؟

عبر (٦٦)٪ من الأساتذة عبر عن نظرة (متشائمة)، مقابل (٢٨)٪ أعربوا عن موقف (محايد). ولم يعبر إلا (٦)٪ فقط عن نظرة (متفائلة).

إن إجمالي هذه النسب والنتائج والآراء، تشير إلى أن أساتذة الجامعة يرون في إحجام طلبتهم المتزايد عن الحضور إلى قاعات العلم، ظاهرة تدعو للتشاؤم بشأن مستقبل التعليم الجامعي في العراق، كونها غدت واسعة الانتشار لدى الجنسين معاً، وفي الدراسات الصباحية والمسائية على حد سواء، ولمختلف المراحل الدراسية. وحول تفسيرهم لها، فإنهم يرجحون وجود عاملين أساسيين يقفان وراءها:

❖ عامل التدهور الأمني: وما سببه من تعويق لانسيابية الدوام وتقويض لإمكانية الالتزام الدقيق بمواعيده من جهة، ومن قلق ويأس لدى الطالب وإحباط لدافعيته في التواصل المعرفي السليم مع العملية التعليمية من جهة أخرى.

❖ عامل الضائقة الاقتصادية: الذي ترك تأثيراً سلبياً مزدوجاً في سلوك الطلبة لاسيما الذكور منهم، إذ نجد أن شريحة واسعة منهم لا تجد الوقت الكافي لمتابعة التزاماتها الدراسية بسبب اضطرارها لممارسة مهن شاقة مختلفة كسباً لقوتها وقوت عوائلها، وفي الوقت نفسه ينظر هؤلاء الطلبة بلامبالاة وعدم حرص نحو دراستهم الجامعية ما داموا متأكدين من أن تخرجهم يعني بداية رحلة طويلة بين البطالة ومهن مفروضة عليهم لا تتلاءم (عملياً واعتبارياً) مع تخصصهم الأكاديمي.

ويبقى أن نذكّر...إن أولى الخطوات نحو حل أزمة التعليم بكل مراحله وتخصصاته، ستبدأ وتتوطد، فقط عندما يدرك صنّاع القرارات السياسية أن المؤسسة التعليمية المتطورة هي الحاضنة الموضوعية للدولة القوية وللأمن الاجتماعي وللاقتصاد السليم وللثقافة العميقة المؤثرة في التجربة البشرية.

(حقوق المعاقين) في ندوة علمية بجامعة القادسية

سلام هاشم حافظ / جامعة القادسية

نظم قسم علم النفس في جامعة القادسية ندوة علمية عن (حقوق المعاقين) يوم الأربعاء ٢٠٠٥/٤/٢٠، قدمت فيها ثلاث أوراق، هي:

❖(في سيكولوجية المعاقين) للأستاذ المساعد(سلام هاشم حافظ).

❖(القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين) للمدرس المساعد (وليد عزيز محيي الدين).

❖(حقوق المعاقين في قانون الرعاية الاجتماعية المرقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠) للسيد (مصطفى نعيم الياسري) من دائرة الرعاية الاجتماعية في مدينة الديوانية.

وقد تطرقت الأوراق الثلاث والنقاشات التي تلتها إلى جملة أفكار مهمة منها:

❖ تعد رعاية المعاقين إحد أهم معايير تقدم الدول ورقي شعوبها.

❖ استبدال مصطلح (المعوق) بمصطلح (ذوو الحاجات الخاصة) على وفق ما أوصت به المؤتمرات العلمية والدولية ذات الصلة، بوصفه أكثر إنسانية وإيجابية في توصيف الأفراد والفئات المشمولة به.

❖ يمثل ذوو الحاجات الخاصة شريحة واسعة في المجتمع، إذ يقدر عددهم عالمياً بـ(٥٠٠) مليون فرد، وتصل نسبتهم إلى (١٠)٪ في أي مجتمع.

❖ ينتمي (٨٠)٪ من ذوي الحاجات الخاصة في العالم إلى دول العالم النامي، حيث الفقر والمرض والتخلف بجميع أشكاله، والذي يزيد وضعهم سوءاً على سوء.

❖ لقضية المعاقين في العراق خصوصيتها بسبب أعدادهم الهائلة الناجمة عن الحروب والمغامرات الطائشة للنظام المباد.

❖ أقرت الأمم المتحدة أول لائحة لحقوق المتخلفين عقلياً في عام ١٩٧١، ثم أصدرت لائحة حقوق المعوقين في عام ١٩٧٥، ومنذ ذلك الوقت تعددت وتنوعت النشاطات الدولية والعلمية الهادفة إلى تنمية الوعي بتلك اللوائح والاعتراف بها وسن التشريعات الوطنية الملائمة لها، وتجيء الندوة الحالية في هذا الاتجاه.

❖ تنتشر في بعض الأوساط الاجتماعية ممارسات سلبية نحو ذوي الحاجات الخاصة، بما يؤشر تخلف وعي تلك الأوساط وهدراً لحقوق أفرادها المعاقين، منها مشاعر (خجل الإعاقة) لدى الأسر التي تشتمل على معاقين، و(التمييز السلبي) ضدهم في مجال العمل والنظر لهم بوصفهم (كائنات قاصرة) اكثر منهم أفراداً قادرين ومساهمين في العملية الإنتاجية والتنموية.

❖ توصلت بعض الأبحاث والدراسات إلى نتائج تؤشر ما يأتي:

- ضعف مشاركة الأهل في مساعدة المختصين التربويين في تنفيذ البرامج المعدة للارتقاء بقدرات ذوي الحاجات الخاصة.

- أفادت بعض البرامج الإرشادية في تحسن التوافق النفسي وأساليب معاملة الأمهات المسيئات للتعامل مع أبنائهن المعاقين.

- تعد فئة المتخلفين عقلياً من اكثر الفئات عرضة للإساءة والتحرش، خاصة في البيئات التي يضعف فيها الإشراف الأسرى.

- تعتقد بعض الأوساط الاجتماعية بوجود علاقة قوية بين الإعاقة من جهة والكرامات والاتصال بالأولياء من جهة ثانية.

- تميل الاتجاهات التربوية الحديثة إلى دمج ذوي الحاجات الخاصة بالتلاميذ الاعتياديين في مدارسهم إلا إذا تطلب عوقهم بيئة تربوية خاصة في ملاكاتها وتجهيزاتها.

- تعاني برامج دمج ذوي الحاجات الخاصة من عقبات مختلفة، منها عقبات اجتماعية تتمثل في انصراف بعض الأسر عن تسجيل أبنائها المعاقين في المدارس، وفي انخفاض مستوى تسجيل الإناث المعاقات مقارنة بالذكور المعاقين. وهناك عقبات مؤسساتية تتمثل في نقص الملاكات الكفوءة ونقص الأدوات المناسبة وقلة التسهيلات الهندسية والإنشائية.

- شيوع الاتجاهات السلبية في المجتمع نحو ذوي الحاجات الخاصة لأسباب مختلفة، منها المعتقدات والأفكار السائدة في المجتمع عنهم، والتي تعزز ببعض أنماط السلوك غير المرغوب فيه لديهم.

- ولأن الاتجاه يعمل بمثابة دافع للسلوك، لذا فإن الكثير من أفراد المجتمع سيتعاملون بطريقة سلبية مع ذوي الحاجات الخاصة، وهو ما يساعد في تكريس الأوضاع الاجتماعية والنفسية الصعبة لديهم.

❖ إن المطلوب اجتماعياً وتربوياً وإعلامياً هو تعديل الاتجاهات السلبية وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو ذوي الحاجات الخاصة للخروج بهم من أزمة الثقة بالذات والآخرين، وتعزيز صحتهم النفسية، وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات، وإشراكهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وإذكاء روح التفاؤل والإبداع لديهم، وجعلهم ذوات فاعلة وإيجابية لا يمكن الاستغناء عنها في مرحلة بناء وإعمار وتنمية المجتمع العراقي.

وقد خرجت الندوة بعدد من التوصيات منها:

❖ تضمين الدستور العراقي الجديد التشريعات الخاصة بالمعاقين، وبما ينسجم مع الإعلان الخاص بحقوقهم الصادر في العام ١٩٧٥، والدعوة إلى إصدار لائحة عراقية بحقوق ذوي الحاجات الخاصة.

❖ تفعيل دور المؤسسات الأكاديمية ذات الصلة في إنجاز الأبحاث والدراسات في مجال ذوي الحاجات الخاصة.

❖ إصدار الدوائر والمنظمات ذات الصلة النشرات التثقيفية لأغراض تنمية الوعي المجتمعي بقضايا ومشكلات ذوي الحاجات الخاصة.

❖ تفعيل الاحتفاليات في يوم المعاق العراقي، وفي اليوم العالمي للمعاقين، وإنجاز أو وضع حجر الأساس للمشاريع الخاصة بهم بما يجعل منهم قضية ساخنة في الوعي الاجتماعي.